البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
شـبـاط 2011

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	6
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	8
ثانياً	الانتاج والأسعار	19
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	27
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	38

الخلاصة التنفيذية

وفقاً لآخر المؤشرات المتاحة لعام 2010 والفترة المنقضية من عام 2011، أظهر الاقتصاد الوطني أداءً إيجابياً في عدد من مؤشرات القطاع النقدي والقطاع الخارجي أبرزها تنامي كل من الصادرات الوطنية والدخل السياحي ورصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة. كما أظهرت آخر التقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة حدوث تحسن في معدل النمو الحقيقي خلال الربع الثالث من عام 2010، بالمقارنة مع الربع ذاته من عام 2009 ومع الربع الثاني من عام 2010.

- **فعلى صعيد الإنتاج والأسعار**، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الثالث من عام 2010 بنسبة 3.5٪ بأسعار السوق و 4.5٪ بأسعار الأساس مقابل نمو نسبته 1.9٪ و 2.5٪ لكل منهما على الترتيب خلال الربع ذاته من عام 2009. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال شهر كانون الثاني من عام 2011 بنسبة 5.1٪ بالمقارنة مع ارتفاع أقل بلغت نسبته 3.9٪ خلال نفس الشهر من عام 2010. وعلى صعيد مؤشرات الاستثمار المحلي والأجنبي، بلغ الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2010 بأكمله ما مقداره 1,660.6 مليون دينار (منها ما نسبته 13.5٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 1,821.1 مليون دينار خلال عام 2009.
- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**
  - ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية الشهر الأول من عام 2011 بمقدار 38.3 مليون دولار (0.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 12,279.5 مليون دولار.
  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الشهر الأول من عام 2011 بمقدار 224.2 مليون دينار (1.0٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتبلغ 22,530.9 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الشهر الأول من عام 2011 بمقدار 177.3 مليون دينار (1.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 14,628.7 مليون دينار.

- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الشهر الأول من عام 2011 بمقدار 177.3 مليون دينار (0.8٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 22,682.1 مليون دينار.
- حافظ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية الشهر الأول من عام 2011 على مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 2,373.8 نقطة.

❑ **وعلى صعيد المالية العامة**، بلغ عجز الموازنة العامة، بعد المساعدات الخارجية، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 ما مقداره 786.4 مليون دينار، مقارنة بعجز مالي أكبر بلغ 973.0 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2009. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر تشرين ثاني 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 852.0 مليون دينار ليبلغ 6,643.0 مليون دينار (34.5٪ من GDP)، وكذلك ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية شهر تشرين ثاني 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 619.9 مليون دينار ليصل إلى 4,488.9 مليون دينار (23.3٪ من GDP).

❑ **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال عام 2010 بنسبة 10.2٪ لتبلغ 4,986.4 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 7.2٪ لتبلغ 10,836.2 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 4.8٪ ليبلغ 5,849.8 مليون دينار، وذلك مقارنة بالعام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال شهر كانون الثاني من عام 2011 بالمقارنة مع الشهر المماثل من العام السابق إلى ارتفاع مقبوضات بند السفر بنسبة 7.5٪ وتراجع مدفوعاته بنسبة 4.6٪، وانخفاض إجمالي مقبوضات تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1.8٪. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 579.9 مليون دينار (4.0٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 633.2 مليون دينار (4.8٪ من GDP) خلال الفترة المماثلة من العام السابق، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل قيمته 970.2 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,377.8 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2009. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2009 صافي التزام نحو الخارج مقداره 11,884.4 مليون دينار مقارنة مع 13,964.3 مليون دينار في نهاية عام 2008.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2011 بمقدار 38.3 مليون دولار (0.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 12,279.5 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (8.5) شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2011 بمقدار 224.2 مليون دينار (1.0٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتبلغ 22,530.9 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2011 بمقدار 177.3 مليون دينار (1.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 14,628.7 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2011 بمقدار 177.3 مليون دينار (0.8٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 22,682.1 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كل من الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2011، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2010.

- حافظ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2011 على نفس مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 2,373.8 نقطة، بينما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2011 بحوالي 0.1 مليار دينار (0.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتصل إلى 21.8 مليار دينار.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام		الرصيد في نهاية كانون ثاني	
2010		2010	2011
US$ 12,241.2	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 10,904.9	US$ 12,279.5
12.5٪		0.2٪	0.3٪
22,306.7	السيولة المحلية	20,085.4	22,530.9
11.5٪		0.4٪	1.0٪
14,451.4	التسهيلات الائتمانية	13,401.3	14,628.7
8.5٪		0.6٪	1.2٪
12,979.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	12,120.8	13,122.7
7.8٪		0.7٪	1.1٪
22,504.8	إجمالي ودائع العملاء	20,499.5	22,682.1
10.9٪		1.0٪	0.8٪
17,617.2	دينار	16,078.5	17,687.2
11.0٪		1.3٪	0.4٪
4,887.6	أجنبي	4,421.0	4,994.9
10.2٪		-0.3٪	2.2٪
18,343.9	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	16,417.5	18,558.1
12.8٪		1.0٪	1.2٪
15,214.4	دينار	13,686.0	15,332.2
12.7٪		1.4٪	0.8٪
3,129.5	أجنبي	2,731.5	3,225.9
13.5٪		-0.9٪	3.1٪

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

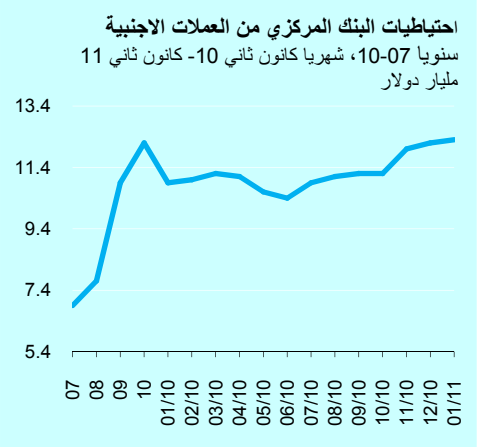

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون ثاني 2011 بمقدار 38.3 مليون دولار (0.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتبلغ 12,279.5 مليون دولار. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (8.5) شهراً. وقد بلغت الاحتياطيات الأجنبية حتى تاريخ 2011/2/22 حوالي 12,058.1 مليون دولار، بانخفاض مقداره 183.1 مليون دولار (1.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010.

❐ السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2011 بمقدار 224.2 مليون دينار (1.0٪) عن مستواها في نهاية عام 2010 لتبلغ 22,530.9 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 72.1 مليون دينار (0.4٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2011 مع نهاية عام 2010 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولـــة:**

– ارتفعت الودائع في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2011 بمقدار 234.8 مليون دينار (1.2٪) عن مستواها في نهاية عام 2010 لتصل إلى 19,697.8 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 102.6 مليون دينار (0.6٪) خلال نفس الشهر من عام 2010.

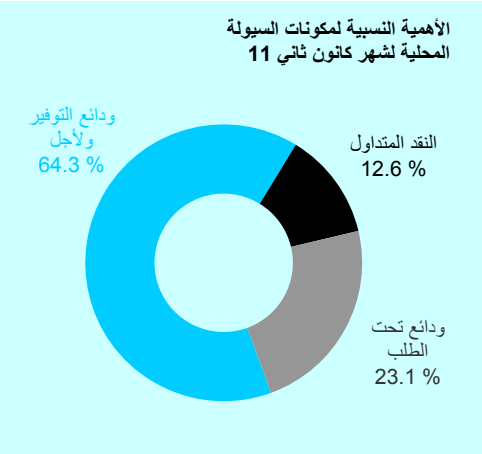

- انخفض النقد المتداول في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2011 بمقدار 10.6 مليون دينار (0.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 2,833.1 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 30.5 مليون دينار (1.1٪) خلال نفس الشهر من عام 2010.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة:**

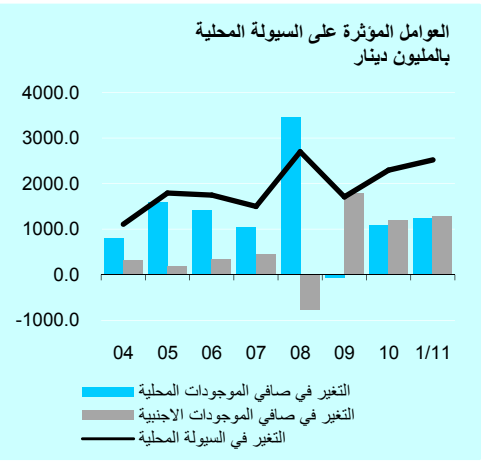

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2011 بمقدار 139.8 مليون دينار (1.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010، مقابل ارتفاع قدره 71.4 مليون دينار (0.6٪) خلال نفس الشهر من عام 2010. وقد جاء الارتفاع المسجل خلال شهر كانون ثاني من عام 2011 نتيجة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى كل من البنوك المرخصة بمقدار 56.5 مليون دينار (0.3٪)، ولدى البنك المركزي بمقدار 83.3 مليون دينار (1.2٪).

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2011 بمقدار 84.4 مليون دينار (0.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2010، مقارنة مع ارتفاع مقداره 0.7 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2010. وقد تأتى هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع هذا البند لدى البنوك المرخصة بمقدار 84.3 مليون دينار (74.1٪).

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام 2010		تغير الرصيد كما هو في نهاية كانون ثاني 2010	2011
1,197.1	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**0.7**	**84.4**
718.3	البنك المركزي	0.8	0.1
478.8	البنوك المرخصة	-0.1	84.3
1,096.3	**الموجودات المحلية (صافي)**	**71.4**	**139.8**
-574.7	البنك المركزي، منها:	1.3	83.3
-275.1	الديون على القطاع العام (صافي)	16.7	49.1
-299.6	أخرى (صافي*)	-15.4	34.4
1,671.0	البنوك المرخصة	70.1	56.5
597.9	الديون على القطاع العام (صافي)	-105.3	-29.0
919.3	الديون على القطاع الخاص	81.4	146.8
153.8	أخرى (صافي)	94.0	-61.3
2,293.4	**السيولة المحلية (M2)**	**72.1**	**224.2**
164.2	**النقد المتداول**	**-30.5**	**-10.6**
2,129.2	**الودائع، منها:**	**102.6**	**234.8**
342.2	بالعملات الأجنبية	-40.2	115.5

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.
المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

❐ هيكـل أسعــار الفائــدة

◆ أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- لم يجرِ البنك المركزي أي تعديل على أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية منذ آخر تخفيض قام به في 2010/2/21، وبالتالي بقيت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما هي وعلى النحو التالي:
  - **سعر إعادة الخصم:** 4.25٪.
  - **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.00٪.
  - **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 2.00٪.

أما بخصوص تطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع فيلاحظ ما يلي:

- لم يصدر البنك المركزي شهادات إيداع منذ شهر تشرين أول 2008، وبذلك بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 ما نسبته 5.64٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

كانون ثاني			نهاية
2011	2010		2010
4.25	4.75	إعادة الخصم	4.25
4.00	4.50	اتفاقيات إعادة الشراء	4.00
2.00	2.50	نافذة الإيداع	2.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ستة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 نحو 5.94٪.

◆ أسعـار الفائـدة في الســوق المصرفــي:

- **أسعــار الفـائــدة علـى الـودائــع:**

– **الودائع لأجل:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون ثاني 2011 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 3.39٪.

- **ودائع التوفير**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون ثاني 2011 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 0.74٪.

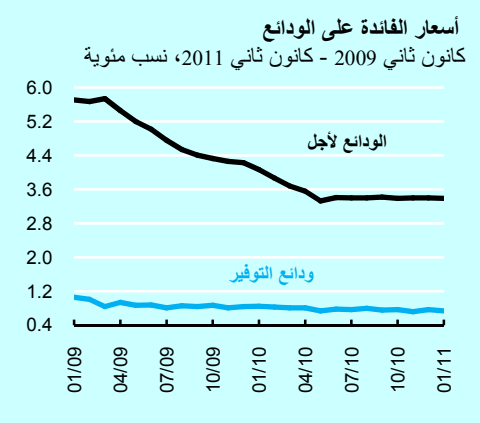

- **ودائع تحت الطلب**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون ثاني 2011 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 0.42٪.

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

- **الجاري مدين**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون ثاني 2011 بمقدار 18 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 8.94٪.

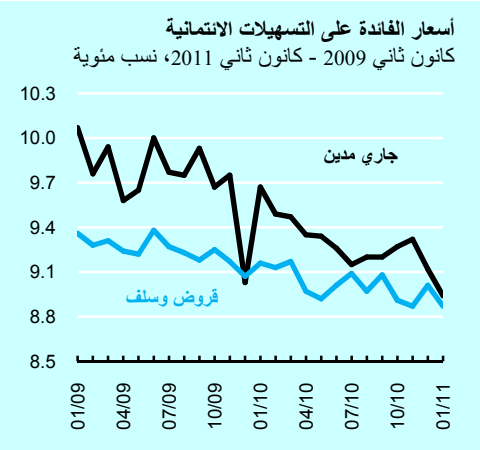

- **الكمبيـــالات والاســـناد المخصـومة**: انخفـض الوسـط المـرجح لأسـعار الفائـدة علـى الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهايـة شـهر كـانون ثـاني 2011 بمقـدار 7 نقـاط أسـاس عن مسـتواه المسـجل في نهايـة العام السابق ليبلغ 9.34٪.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام 2010		كانون ثاني 2010	كانون ثاني 2011	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.44	تحت الطلب	0.56	0.42	-2
0.77	توفير	0.85	0.74	-3
3.40	لأجل	4.07	3.39	-1
	التسهيلات			
9.41	كمبيالات واسناد مخصومة	9.58	9.34	-7
9.01	قروض وسلف	9.16	8.87	-14
9.12	جاري مدين	9.67	8.94	-18
8.20	الإقراض لأفضل العملاء	8.28	8.18	-2

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة علـى القـروض والسـلف في نهاية شهر كانون ثاني 2011 بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسـجل في نهايـة العام السابق ليبلغ 8.87٪.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شـهر كـانون ثـاني 2011 مـا نسبته 8.18٪، منخفضاً بمقدار نقطـتي أسـاس عـن مسـتواه المسـجل في نهايـة عـام 2010.

❐ التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2011 ما مقداره 14,628.7 مليون دينار، بارتفاع مقداره 177.3 مليون دينار (1.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 84.1 مليون دينار (0.6٪) خلال نفس الشهر من عام 2010.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال شهر كانون ثاني من عام 2011، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاعات التجارة العامة، والتعدين، والانشاءات بمقدار 79.5 مليون دينار (2.2٪)، و 61.2 مليون دينار (110.5٪)، و30.1 مليون دينار (1.0٪) على التوالي، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2010.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد تركز الارتفاع في رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) وبمقدار 143.6 مليون دينار (1.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية 2010. كذلك، ارتفع كل من رصيد التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص (غير مقيم) والقطاع العام والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 17.2 مليون دينار (1.7٪) و 2.0 مليون دينار (0.4٪) و 14.5 مليون دينار على التوالي، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2010.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون ثاني من عام 2011 ما مقداره 22,682.1 مليون دينار، بارتفاع بلغ 177.3 مليون دينار (0.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 201.1 مليون دينار (1.0٪) خلال نفس الشهر من عام 2010.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال شهر كانون ثاني من عام 2011 محصلة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 214.2 مليون دينار (1.2٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 23.6 مليون دينار (1.0٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 8.6 مليون دينار (4.2٪)، من جهة، وانخفاض ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 69.0 مليون دينار (4.5٪)، وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام 2010.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال شهر كانون ثاني من عام 2011، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 70.0 مليون دينار (0.4٪)، والودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 107.3 مليون دينار (2.2٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2010.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تحسناً في أدائها خلال شهر كانون ثاني من عام 2011 مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر كانون ثاني 2011 بمقدار 51.3 مليون دينار (14.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 405.5 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 63.4 مليون دينار (9.7٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون ثاني 2011 بواقع 24.0 مليون سهم (4.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 513.0 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 65.4 مليون سهم (12.3٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

- **الرقم القياسي العام لأسـعار الأسهـم:**

حافظ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون ثاني 2011 تقريباً على نفس مستواه المسجل في نهاية العام السابق والبالغ 2,373.8 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 8.4 نقطة (0.3٪) خلال الشهر المماثل من عام 2010. وبالنظر إلى الرقم القياسي وفقاً للقطاعات، يلاحظ انخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كافة القطاعات، حيث انخفض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع الصناعي بمقدار 8.2 نقطة (0.3٪) والقطاع المالي بمقدار 5.7 نقطة (0.2٪) وقطاع الخدمات بمقدار 2.0 نقطة (0.1٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2010.

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

كانون ثاني			
2011	2010		2010
2,373.8	**2,525.1**	الرقم القياسي العام	**2,373.6**
2,906.0	3,011.6	القطاع المالي	2,911.7
2,568.4	2,752.4	قطاع الصناعة	2,576.6
1,895.2	2,097.2	قطاع الخدمات	1,897.2

المصدر: بورصة عمان.

القيمــة السوقيــة للأسهــم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون ثاني 2011 ما مقداره 21.8 مليار دينار، منخفضة بما يقارب 0.1 مليار دينار (0.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية العام السابق، مقابل انخفاض مقداره 0.4 مليار دينار (1.7٪) خلال نفس الشهر من عام 2010.

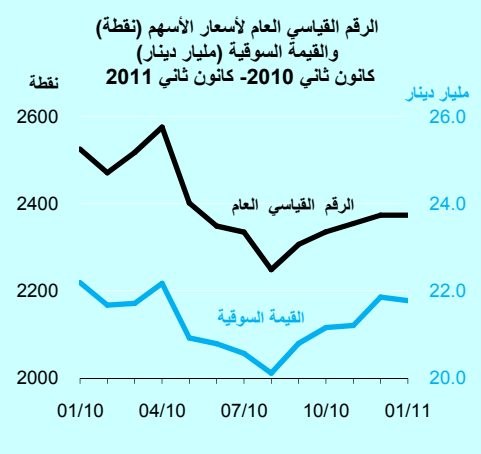

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر كانون ثاني 2011 تدفقاً موجباً بلغ 3.3 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 17.9 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2010، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون ثاني 2011 ما قيمته 75.4 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 72.1 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

عام		كانون ثاني	
2010		2010	2011
6,690.0	حجم التداول	591.7	405.5
26.8	معدل التداول اليومي	22.9	18.4
21,858.2	القيمة السوقية	22,191.7	21,775.4
6,988.9	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	465.0	513.0
(14.6)	صافي استثمار غير الأردنيين	(17.9)	3.3
1,036.6	شراء	84.1	75.4
1,051.2	بيع	102.0	72.1

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار

الخلاصـــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الربع الثالث من عام 2010 نمواً حقيقياً نسبته 3.5٪ بأسعار السوق و 4.5٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 1.9٪ و 2.5٪ لكل منهما على الترتيب خلال الربع ذاته من عام 2009.
- أما خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010، فقد سجل الناتج نمواً حقيقياً نسبته 2.8٪ بأسعار السوق و 4.1٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 2.4٪ و 2.9٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 على الترتيب.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال شهر كانون ثاني من العام الحالي بنسبة 5.1٪ بالمقارنة مع ارتفاع أقل بلغت نسبته 3.9٪ خلال نفس الشهر من عام 2010.
- بلغ الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2010 كاملاً ما مقداره 1,660.6 مليون دينار (منها ما نسبته 13.5٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 1,821.1 مليون دينار خلال عام 2009.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، حافظ نمو الاقتصاد الوطني خلال الربع الثالث من عام 2010 على نفس الاتجاهات الإيجابية التي سجلها خلال الربع الثاني من هذا العام، مدعوماً بتحسن الظروف الإقليمية والعالمية من ناحية،

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2008- 2010

نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2008					
GDP بالأسعار الثابتة	7.8	8.6	9.2	4.9	**7.6**
GDP بالأسعار الجارية	23.9	27.7	35.3	24.1	**27.9**
2009					
GDP بالأسعار الثابتة	3.6	1.9	1.9	2.0	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	15.3	11.4	6.8	10.0	**10.6**
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.9	3.5		
GDP بالأسعار الجارية	6.2	7.4	11.1		

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

ونمو القطاعات الخدمية والتصديرية في المملكة من ناحية أخرى. حيث **سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الربع الثالث من عام 2010 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 3.5٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 1.9٪ خلال الربع الثالث من عام 2009.**

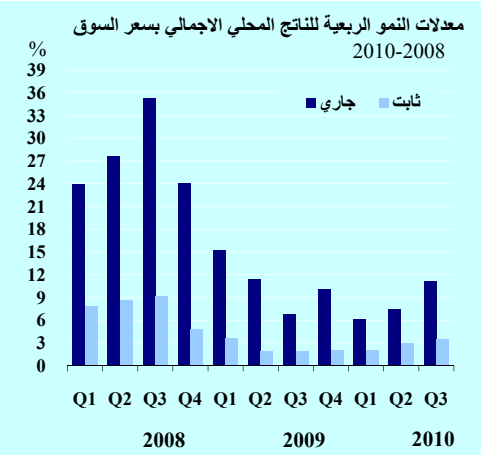

وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات الذي تراجع بنسبة 3.1٪ خلال الربع الثالث من عام 2010، **سجل GDP نمواً مرتفعاً بأسعار الأساس الثابتة نسبته 4.5٪** بالمقارنة مع نمو أقل نسبته 2.5٪ خلال الربع الثالث من عام 2009.

أما خلال **الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010**، فقد شهد الاقتصاد الوطني **نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.8٪** بالمقارنة مع نمو نسبته 2.4٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009. هذا وقد تأثرت وتيرة النمو الحقيقي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010 بتراجع بند صافي الضرائب على المنتجات. ومن ناحية أخرى، **سجل GDP نمواً بأسعار السوق الجارية نسبته 8.4٪** بالمقارنة مع نمو نسبته 10.8٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009. **كما ارتفع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010 بنسبة 5.4٪** مقابل ارتفاع نسبته 8.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2009.

أما على صعيد تطورات القطاعات الاقتصادية، فقد أظهرت هذه القطاعات خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010 تفاوتاً واضحاً في أدائها. فمن ناحية، **شهدت بعض القطاعات تحسناً ملموساً** أهمها قطاع **"الصناعات الإستخراجية"** والذي سجل نمواً استثنائياً بلغت نسبته 24.4٪ مقابل تراجع نسبته 24.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، وسجل قطاع

"**النقل والاتصالات**" نمواً ملحوظاً بنسبة 6.9٪ مقابل نمو نسبته 6.1٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، كما شهد قطاعا "**التجارة والمطاعم والفنادق**" و"**الخدمات المالية والعقارية والأعمال**" تحسناً في أدائهما حيث سجلا نمواً نسبته 5.4٪ و 4.3٪ بالمقارنة مع 3.0٪ و 0.9-٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 على التوالي.

أما **قطاع الإنشاءات، فقد شهد حسب التقديرات الأولية للأرباع الثلاثة الأولى تراجعاً ملموساً** بواقع 6.7٪ مقابل نمو نسبته 13.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، في حين تراجع "**قطاع الكهرباء والمياه**" بنسبة 1.8٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2009.

وعلى صعيد المساهمة في النمو الاقتصادي، بلغت مساهمة كل من قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010 ما مقداره 0.8 نقطة مئوية و 3.3 نقطة مئوية تباعاً، مقابل 1.0 نقطة مئوية و 1.9 نقطة مئوية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 على الترتيب. ومن الجدير بالذكر أن بند صافي الضرائب على المنتجات قد ساهم بتخفيض معدل النمو الحقيقي بأسعار السوق الثابتة بمقدار 0.8 نقطة مئوية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010.

المؤشرات الاقتصادية الجزئية

أظهرت آخر المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة حتى تاريخه تفاوتاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً متسارعاً في أدائها وأبرزها مؤشرات الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية، أظهر عدداً آخر من المؤشرات تباطؤاً في أدائه أبرزها عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية وكميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة والمساحات المرخصة للبناء. وفي المقابل، تراجع أداء مؤشرات أخرى أبرزها مبيعات الأسمنت في السوق المحلية وإنتاج الإسمنت بالإضافة إلى الرقم القياسي لكل من إنتاج الصناعات التحويلية والكهرباء.

ويبين الجدولين التاليين حركة هذه المؤشرات القطاعية مصنفة حسب أدائها وفترة توفرها:

نمو متسارع لعدد من المؤشرات*
نسب مئوية

البنـــــــــــد	العام كاملاً	
	2009	2010
الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	-28.6	39.7

عام 2010 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني	
		2010	2011
30.3	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-1.6	16.2
-5.3	إنتاج المنتجات البترولية	0.5	7.6
72.2	إنتاج البوتاس	-27.2	65.6

تباطؤ وتراجع عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

البنـــــــــــد	العام كاملاً	
	2009	2010
المساحات المرخصة للبناء	17.5	7.8
الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	-1.7	-3.1
الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	-8.1	-5.0
الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	1.2	-5.6

عام 2010 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني	
		2010	2011
13.6	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	17.7	7.5
26.7	إنتاج الفوسفات	73.8	18.2
9.9	إنتاج الأحماض الكيماوية	231.4	10.1
5.4	إنتاج الأسمدة	5591.7	8.4
18.7	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	31.8	17.4
19.9	عدد المغادرين	25.6	0.1
-3.0	مبيعات الأسمنت في السوق المحلية (لا تتضمن الكميات المستوردة)	-11.3	-5.2
-3.8	إنتاج الاسمنت	-5.0	-6.8

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- شركات الاسمنت في الأردن.
- الملكية الأردنية.

❐ حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار

- وفقاً لآخر البيانات الصادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار، بلغ الحجم الكلي للاستثمارات المخطط تنفيذها في المملكة والمستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2010 بأكمله ما مقداره 1,660.6 مليون دينار بالمقارنة مع 1,821.1 مليون دينار خلال عام 2009.

- وفيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات على القطاعات المنصوص عليها في القانون، **استحوذ قطاع الفنادق وبصورة غير مسبوقة على المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات وبنسبة 41.6٪ (690.0 مليون دينار) خلال عام 2010**، تلاه قطاع الصناعة وبحصة بلغت (35.6٪)، ثم قطاع "مدن التسلية والترويح السياحي" بحصة (15.3٪) والنقل (4.3٪) والمستشفيات (1.8٪)، وأخيراً الزراعة (1.4٪).

- وعلى صعيد توزيع الاستثمارات الكلية حسب الجنسية، تشير آخر البيانات المتاحة إلى أن قيمة الاستثمارات المحلية قد شهدت ارتفاعاً لتصل إلى ما مقداره 1,436.5 مليون دينار (مشكّلة نحو 86.5٪ من الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة) خلال عام 2010 كاملاً مقابل 1,114.1 مليون دينار خلال عام 2009، فيما شكلت الاستثمارات الأجنبية النسبة المتبقية والبالغة 13.5٪.

- تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن طبيعة وتغطية مؤشر الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار تختلف عن تلك الخاصة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات. فالمؤشر الأول يقيس حجم الاستثمارات المخطط تنفيذها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب في عدد من القطاعات الاقتصادية المستهدفة وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار، في حين تقيس إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر حجم التدفقات الرأسمالية الفعلية والواردة من العالم الخارجي في مختلف القطاعات، بما فيها قطاع العقار.

الأسعـــار

بلغ معدل التضخم خلال شهر كانون الثاني من العام الحالي، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، 5.1٪ بالمقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 3.9٪ خلال نفس الشهر من العام الماضي. هذا وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال الشهر الأول من هذا العام بارتفاع اسعار السلع الأساسية وخصوصاً أسعار المشتقات النفطية والمواد الغذائية وغيرها من السلع والخدمات المرتبطة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

معدل التضخم السنوي

التغير النسبي في متوسط CPI خلال شهر كانون ثاني للأعوام (2003- 2011)، %

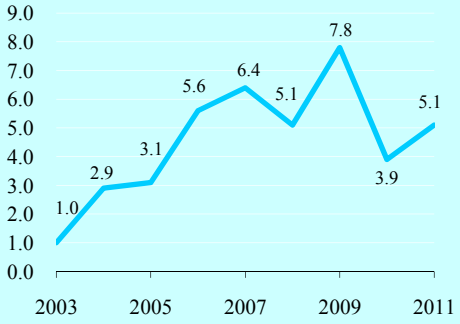

معدل التضخم الشهري

(كانون ثاني 2010 - كانون ثاني 2011) ، %

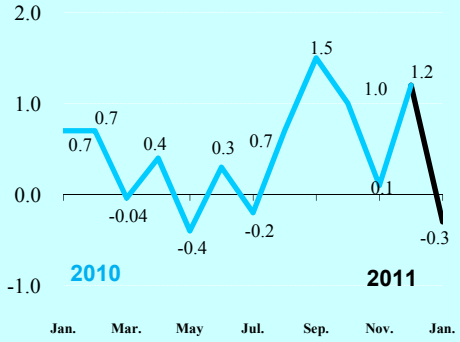

وفي المقابل، **تراجعت أسعار المستهلك خلال شهر كانون الثاني من عام 2011 مقارنة مع شهر كانون أول من عام 2010 بنسبة طفيفة بلغت 0.3٪**. وقد جاء هذا التراجع بشكل أساس محصلة لتراجع أسعار عدد من البنود أبرزها "الخضراوات" و"الألبان ومنتجاتها والبيض" إلى جانب بند "العناية الشخصية".

وعلى صعيد تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال شهر كانون الثاني من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2010، **نورد فيما يلي عرضاً موجزاً للمستجدات بهذا الخصوص:**

- **مجموعة المواد الغذائية** (ذات الوزن الأكبر في سلة CPI (36.65٪)): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة الهامة خلال شهر كانون الثاني من العام الحالي بنسبة 5.2** ٪ بالمقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 1.8٪ خلال نفس الشهر من عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 1.9 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهر الأول من العام الحالي.** وقد جاء نمو أسعار هذه المجموعة نتيجة لزيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "الخضراوات" الذي ارتفعت أسعاره بنسبة 25.3٪، وكذلك "اللحوم والدواجن" بنسبة 1.9٪، و"التبغ والسجائر" بما نسبته 11.2٪. وفي المقابل، انخفضت أسعار بند "الحبوب ومنتجاتها" بنسبة 3.1٪ وذلك بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 6.8٪ خلال نفس الشهر من عام 2010.

- **مجموعة "الملابس والأحذية"** (ذات الوزن الأقل في سلة CPI (4.95٪)): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 5.0٪** خلال شهر كانون الثاني من العام الحالي بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.7٪ خلال نفس الشهر من عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 0.3 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل.** وقد تأثرت وتيرة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بارتفاع أسعار كل من بندي "الملابس" و"الأحذية" واللذان سجلا تضخماً بنسبة 5.3٪ و 4.0٪ على الترتيب خلال شهر كانون الثاني من العام الحالي بالمقارنة مع 1.6٪ و1.8٪ على التوالي خلال نفس الشهر من عام 2010.

- **مجموعة المساكن** (وتشكل 26.78٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال شهر كانون الثاني من العام الحالي بنسبة 4.4٪** بالمقارنة مع ارتفاع أقل نسبته 3.9٪ خلال نفس الشهر من عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 1.2 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال شهر كانون الثاني من العام الحالي**. وقد تأثر نمو أسعار هذه المجموعة بارتفاع الرقم القياسي لأسعار بند "الإيجار" بنسبة 5.3٪ وبند "الوقود والإنارة" بنسبة 4.4٪. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 0.5٪ لبند ترميم المساكن و 4.7٪ لبند "الأواني والأدوات المنزلية".

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (وتشكل 31.62٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال شهر كانون الثاني من العام الحالي بنسبة بلغت 5.4٪** مقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 7.3٪ خلال نفس الشهر من عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 1.7 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال شهر كانون الثاني من العام الحالي**. وقد شهدت أسعار البنود المكونة لهذه المجموعة تفاوتاً في اتجاهاتها، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار معظم بنودها وخصوصاً بند "النقل" (11.1٪)، والعناية الشخصية (6.7٪)، والتعليم (5.9٪)، انخفضت أسعار بنود أخرى أبرزها بندي الاتصالات و "الثقافة والترفيه" بنسبة 6.8٪ و 1.5٪ على الترتيب.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 786.4 مليون دينار مقارنة بعجز مالي أكبر بلغ 973.0 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2009. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية والبالغة 288.6 مليون دينار، تسجل الموازنة العامة عجزاً مالياً مقداره 1,075.0 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين ثاني 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 761.0 مليون دينار ليبلغ 7,847.0 مليون دينار (40.7٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين ثاني 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 852.0 مليون دينار ليبلغ 6,643.0 مليون دينار (34.5٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين ثاني 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 619.9 مليون دينار ليبلغ 4,488.9 مليون دينار (23.3٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009:-

- **الإيرادات العامة**

انخفضت الإيرادات العامة (متضمنةً المساعدات الخارجية) في شهر تشرين ثاني 2010 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2009 انخفاضاً طفيفاً بلغ 4.7 مليون دينار أو ما نسبته 1.2٪ لتصل إلى 375.2 مليون دينار. بينما شهدت الإيرادات العامة خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 ارتفاعاً مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 بمقدار 111.6 مليون دينار أو ما نسبته 2.8٪ لتصل إلى 4,157.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة كل من المساعدات الخارجية بمقدار 58.6 مليون دينار والإيرادات المحلية بمقدار 53.0 مليون دينار.

أبرز بنود الموازنة العامة خلال شهر تشرين ثاني والاحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009.

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين ثاني		معدل	كانون ثاني – تشرين ثاني		معدل
	2009	2010	النمو (٪)	2009	2010	النمو (٪)
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**379.9**	**375.2**	**-1.2**	**4,045.8**	**4,157.4**	**2.8**
الإيرادات المحلية، منها:	294.4	375.2	27.4	3,815.8	3,868.8	1.4
الإيرادات الضريبية، منها:	214.0	211.4	-1.2	2,658.7	2,722.0	2.4
ضريبة المبيعات	141.3	164.1	16.1	1,538.5	1,792.5	16.5
الإيرادات الأخرى، منها:	78.5	160.6	104.6	1,138.6	1,128.2	-0.9
رسوم تسجيل الأراضي	9.9	8.2	-17.2	127.0	117.8	-7.2
المساعدات الخارجية	85.5	0.0	-100.0	230.0	288.6	25.5
إجمالي الإنفاق	**462.6**	**506.5**	**9.5**	**5,018.8**	**4,943.8**	**-1.5**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-82.7**	**-131.3**		**-973.0**	**-786.4**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 بمقدار 53.0 مليون دينار أو ما نسبته 1.4٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 لـتصل إلى 3,868.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلةً لنمو الإيرادات الضريبية والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 63.3 مليون دينار و 0.1 مليون دينار على التوالي، وتراجع حصيلة الإيرادات الأخرى بمقدار 10.4 مليون دينار.

➢ الإيرادات الضريبية

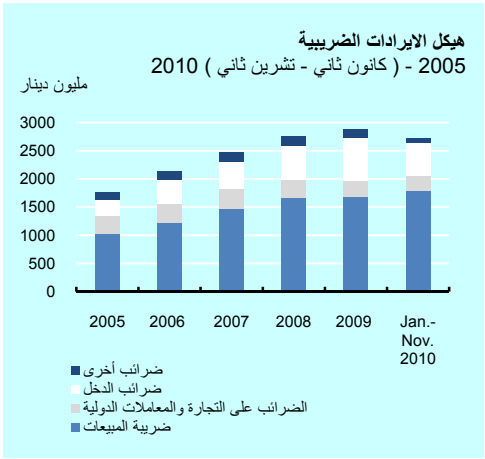

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 بمقدار 63.3 مليون دينار أو ما نسبته 2.4٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 لتصل إلى 2,722.0 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 70.4٪ من إجمالي الإيرادات المحلية.

وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **ارتفاع حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 254.0 مليون دينار أو ما نسبته 16.5٪ لتبلغ 1,792.5 مليون دينار. ويعزى النمو المسجل في الحصيلة الكلية لضريبة المبيعات إلى زيادة جميع بنودها، حيث ارتفعت حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 129.4 مليون دينار مدفوعة بحزمة الإجراءات الضريبية التي فرضتها الحكومة على مادة البنزين بنوعيه وإلغاء إعفاء مادة البن من ضريبة المبيعات. كما شهدت ضريبة المبيعات على الخدمات ارتفاعاً مقداره 101.6 مليون دينار متأثرة برفع ضريبة المبيعات الخاصة على مكالمات الهواتف الخلوية من 8٪ إلى 12٪. وكذلك شهدت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري ارتفاعاً مقداره 16.3 مليون دينار، وارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 6.7 مليون دينار. ويُشار إلى أن الحصيلة الفعلية للضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 قد سجلت ما نسبته 92.0٪ من المستوى المستهدف لها في قانون الموازنة العامة.

- **انخفاض حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بنسبة 18.7٪ لتصل إلى 592.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لتراجع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 117.7 مليون دينار، وانخفاض في حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 18.1 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 75.6٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 447.6 مليون دينار (منها 187.9 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية). **ويعزى التراجع في حصيلة ضرائب الدخل والأرباح، بصورة أساسية، إلى التباطؤ الملموس في وتيرة النمو الحقيقي المسجل في عام 2009 وانعكاساته على أربحية الشركات في العام ذاته.**
- **انخفاض حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 5.9 مليون دينار أو ما نسبته 2.2٪ لتصل إلى 258.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع ضريبة المغادرين بمقدار 9.7 مليون دينار، وارتفاع حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 3.8 مليون دينار لتصل إلى 249.9 مليون دينار.

➢ الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 بمقدار 10.4 مليون دينار أو ما نسبته 0.9٪ لتصل إلى 1,128.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع حصيلة الايرادات المختلفة بمقدار 16.3 مليون دينار لتبلغ 327.3 مليون دينار من ناحية، وهبوط حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 16.9 مليون دينار لتبلغ 259.5 مليون دينار (منها 234.2 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة)، وانخفاض بند ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 9.8 مليون دينار ليبلغ 541.4 مليون دينار، من ناحية أخرى.

➢ الاقتطاعات التقاعدية

ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 بمقدار 0.1 مليون دينار لتبلغ 18.6 مليون دينار.

المساعدات الخارجية

ارتفعت المساعدات الخارجية خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 بمقدار 58.6 مليون دينار لتبلغ 288.6 مليون دينار.

إجمالي الإنفاق

شهدت النفقات العامة في شهر تشرين ثاني 2010 ارتفاعاً مقارنة مع نفس الشهر من عام 2009 بمقدار 43.9 مليون دينار أو ما نسبته 9.5٪ لتصل إلى 506.5 مليون دينار. بينما شهدت النفقات العامة خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 انخفاضاً مقداره 74.9 مليون دينار أو ما نسبته 1.5٪ لتبلغ 4,943.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع النفقات الرأسمالية بنسبة 28.0٪ من جهة، وارتفاع النفقات الجارية بنسبة 5.2٪، من جهة أخرى.

النفقات الجارية

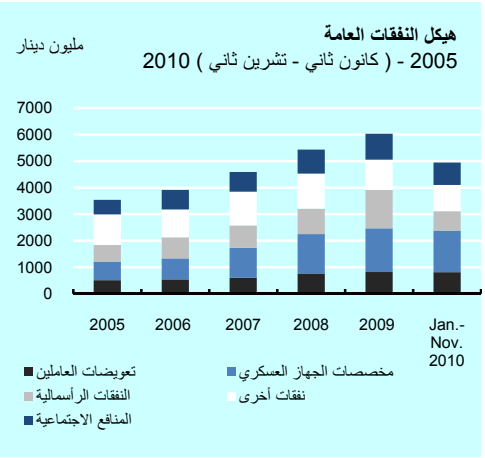

ارتفعت النفقات الجارية خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 بمقدار 209.6 مليون دينار أو ما نسبته 5.2٪ لتصل إلى 4,211.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 52.0 مليون دينار لتبلغ 811.9 مليون دينار، وكذلك زيادة مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 56.5 مليون دينار لتبلغ 1,570.1 مليون دينار، كما شهد بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي ارتفاعاً بمقدار 14.0 مليون دينار. أما بند دعم السلع

فقد عاود ارتفاعه من جديد نظراً لارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً وتحديداً مادة القمح إلى جانب استمرار دعم اسطوانة الغاز المنزلي ليسجل هذا البند ما مقداره 145.0 مليون دينار (منها 93.0 مليون دينار دعم المواد الغذائية) خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع 74.0 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2009. كما ارتفعت حصيلة المنافع الاجتماعية بمقدار 5.7 مليون دينار فقط لتصل إلى 843.7 مليون دينار. وفي المقابل، شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً مقداره 23.3 مليون دينار ليبلغ 248.1 مليون دينار، ويعزى التراجع الأخير إلى قرار مجلس الوزراء والذي تضمن الطلب من جميع الوزارات والمؤسسات العامة المستقلة تخفيض نفقاتها التشغيلية بنسبة 20٪.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 انخفاضاً جوهرياً بمقدار 284.5 مليون دينار، أو ما نسبته 28.0٪، مقارنة بنفس الفترة من عام 2009 لتصل إلى 731.9 مليون دينار، وبنسبة انجاز بلغت 76.0٪ فقط من المستوى المقدّر لها في قانون الموازنة العامة وملحقيها.

الوفر/ العجز المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 786.4 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي أكبر مقداره 973.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009.
- **سجّلت الموازنة العامة خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 عجزاً أولياً،** وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، **بلغ 431.4 مليون دينار** مقابل عجز أولي مقداره **632.0** مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009.

الدين العام

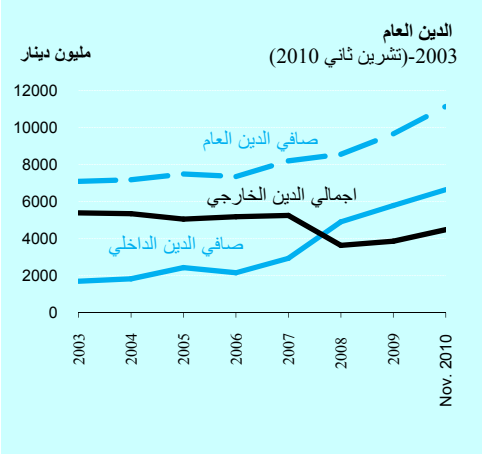

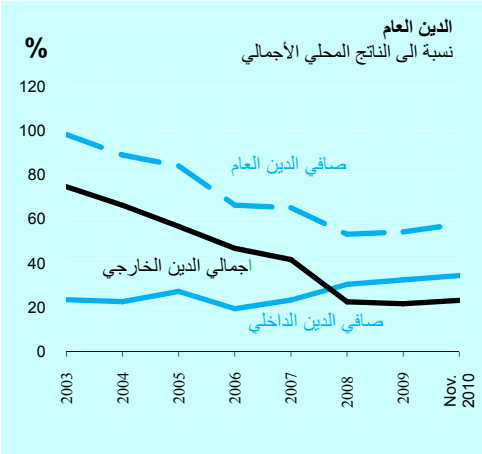

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية تشرين ثاني 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 761.0 مليون دينار ليبلغ 7,847.0 مليون دينار (40.7٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 558.0 مليون دينار بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 203.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لنمو رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 573.0 مليون دينار ليصل إلى 6,326.0 مليون دينار في نهاية شهر تشرين ثاني 2010 من ناحية، وتراجع رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 912.0 مليون دينار، من ناحية أخرى.

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) **في نهاية تشرين ثاني 2010 ارتفاعاً** مقداره

852.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 6,643.0 مليون دينار (34.5٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لنمو إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 761.0 مليون دينار من جهة، وتراجع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2009 بمقدار 90.0 مليون دينار، من جهة أخرى.

- **ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية تشرين ثاني 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 619.9 مليون دينار ليبلغ 4,488.9 مليون دينار (23.3٪ من GDP)، ويعزى الارتفاع الحاصل في الرصيد القائم للدين الخارجي نتيجة لإصدار سندات اليورو بوندز خلال شهر تشرين ثاني 2010. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 39.7٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 8.6٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 22.8٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 18.4٪.

- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية تشرين ثاني 2010 بمقدار 1,471.9 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2009 ليصل إلى 11,131.9 مليون دينار (57.8٪ من GDP) مقابل 9,660.0 مليون دينار (54.2٪ من GDP) في نهاية عام 2009. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج ارتفاعاً مقداره 3.6 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2009. ويذكر أن القانون المعدل لقانون الدين العام وإدارته لسنة 2008 قد حدّد سقوفاً جديدة للدين العام بحيث لا يتجاوز صافي رصيد الدين العام الداخلي والرصيد القائم للدين الخارجي ما نسبته 40٪ من GDP لكل منهما و 60٪ من GDP لمجموع الرصيدين.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) على الأساس النقدي** خلال الاحد عشر شهراً الأولى من عام 2010 ما مقداره 383.6 مليون دينار (منها 85.3 مليون دينار فوائد) مقابل 336.4 مليون دينار (منها 88.8 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2009.

❐ الإجراءات الماليــة والسعرية

♦ بتوجيهات من جلالة الملك عبد الله الثاني للحكومة باتخاذ خطوات فورية وعاجلة للتخفيف من آثار الأوضاع الاقتصادية الصعبة وتحسين مستوى معيشة المواطنين، اتخذت الحكومة حزمة من القرارات لمواجهة موجة ارتفاع الأسعار العالمية وتخفيف انعكاساتها على مستوى الأسعار في المملكة، وذلك على النحو التالي (كانون الثاني 2011):

- إعفاء مادتي الكاز والسولار من ضريبة المبيعات الخاصة وتخفيض ضريبة المبيعات الخاصة على مادة البنزين (اوكتان 90) لتصبح (12.0٪) بدلا من (18.0٪) حتى نهاية عام 2011، وذلك استناداً لأحكام المادة (22/ ج) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (6) لسنة 1994.
- تثبيت الأسعار الحالية لكافة المشتقات النفطية ابتداءً من 28 كانون الثاني 2011 وحتى الثالث من آذار المقبل.
- زيادة علاوة غلاء المعيشة للعاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري وبواقع عشرين ديناراً اعتباراً من 2011/1/1، على أن يشمل ذلك عمال المياومة والعاملين على حساب المشاريع الرأسمالية.
- تخصيص مبلغ 20.0 مليون دينار للمؤسستين الاستهلاكيتين المدنية والعسكرية لدعم السلع الأساسية.
- تخصيص مبلغ 20.0 مليون دينار إضافية لتنفيذ مشاريع إنتاجية وخدمية في المناطق الأقل حظاً، لترتفع المبالغ المخصصة لهذه المشاريع إلى حوالي 40.0 مليون دينار.
- الموافقة على وضع أسس خاصة تسمح في التعيين في وزارات التربية والتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية وشؤون المرأة خارج إطار تعليمات اختيار وتعيين الموظفين في الوظائف الحكومية المعتمدة، وبحيث يتم تخصيص 20٪ من الوظائف المدرجة على جداول التشكيلات لصالح حملة الدبلوم من أبناء المناطق الأقل حظاً.

- فوّض مجلس الوزراء وزير الصناعة والتجارة بتسعير أي مادة تموينية أساسية في حال وجود اختلالات سعرية، إلى جانب تكثيف الرقابة على أسواق السلع الأساسية وسوق الخضار.
- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2011/1/4 تخصيص مبلغ 11.0 مليون دينار لصندوق دعم الثروة الحيوانية من أجل دعم مادة الشعير حتى نهاية الربع الأول من عام 2011.

❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على أربع اتفاقيات منح مقدمة من الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي USAID بقيمة (100) مليون دولار تقع ضمن برنامج المساعدات الأمريكية الاقتصادية الإضافية للمملكة وموزعة على النحو التالي (كانون الثاني 2011):

  - اتفاقية الدعم النقدي بقيمة 31 مليون دولار أمريكي وذلك لدعم المشاريع التنموية ذات الأولوية المدرجة في قانون الموازنة بهدف تخفيض العجز المالي.
  - اتفاقية منحة بقيمة 10.5 مليون دولار أمريكي لتحسين النمو الاقتصادي من خلال تمويل عدد من المشاريع لتحفيز التجارة وتحسين المناخ الاستثماري وخلق فرص عمل للأردنيين.
  - اتفاقية منحة بقيمة 54.5 مليون دولار أمريكي لدعم برامج ومشاريع تندرج تحت قطاعات التعليم (27.0 مليون دولار) وقطاع الصحة (24.5 مليون دولار) ودعم الشباب ومكافحة الفقر (3 مليون دولار).
  - اتفاقية منحة بقيمة 4.0 مليون دولار أمريكي لاستكمال تمويل عدد من المشاريع ذات الأولوية الواردة ضمن قطاع الحاكمية ودعم مؤسسات المجتمع المدني.

- التوقيع على تبادل مذكرات بين الحكومتين الأردنية واليابانية، تقدم بموجبها الحكومة اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي منحة بقيمة (47) مليون ين ياباني (أي ما يعادل حوالي 560 ألف دولار أمريكي) وذلك لتغطية تكاليف التصاميم النهائية الخاصة بمشروع إعادة تأهيل وتحسين شبكات المياه في محافظة الطفيلة، وذلك ضمن برنامج التغير المناخي وهو برنامج مساعدات جديد أطلقته الحكومة اليابانية ويعد جزءاً من مساعداتها لمواجهة التغير المناخي في العالم (كانون الثاني 2011).
- التوقيع على بروتوكول لدعم قطاع التعليم بين الحكومة الأردنية ومنظمة اليونيسف بقيمة 2.5 مليون دولار، وذلك لتمويل عدد من المشاريع ضمن قطاع التعليم من بينها؛ مشروع الرعاية النفسية والاجتماعية ومشروع دعم التعليم غير النظامي ومشروع آفاق استخدام تكنولوجيا المعلومات (كانون الثاني 2011).
- التوقيع على اتفاقية تأجير خط الغاز العربي بين الحكومة الأردنية وشركة الفجر الأردنية المصرية، وذلك لتوفير مسار خط الغاز الطبيعي العربي للمشروع من رحاب إلى الحدود الأردنية السورية. ويعتبر هذا المشروع من مشاريع توفير الطاقة لأغراض توليد الكهرباء ولاحتياجات المشاريع الصناعية والاقتصادية، إلى جانب كونه أحد أوجه التعاون العربي المشترك حيث يربط هذا الخط مشروع أنبوب الغاز الطبيعي بين مصر والأردن وسوريا ولبنان (كانون ثاني 2011).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر كانون الأول من عام 2010 بنسبة 18.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 498.2 مليون دينار. أما خلال عام 2010 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 10.2٪ لتبلغ 4,986.4 مليون دينار.
- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر كانون الأول من عام 2010 بنسبة 0.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 965.1 مليون دينار. أما خلال عام 2010 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 7.2٪ لتبلغ 10,836.2 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر كانون الأول من عام 2010 انخفاضاً نسبته 13.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 466.9 مليون دينار. أما خلال عام 2010 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 4.8٪ ليبلغ 5,849.8 مليون دينار.
- وفقاً للبيانات الأولية، ارتفعت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر كانون الثاني من عام 2011 بنسبة 7.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 160.1 مليون دينار، في حين انخفضت مدفوعات هذا البند بنسبة 4.6٪ لتبلغ 58.4 مليون دينار.
- وفقاً للبيانات الأولية، انخفض **إجمالي مقبوضات تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر كانون الثاني من عام 2011 بنسبة 1.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 ليبلغ 195.1 مليون دينار.
- سجّل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 عجزاً مقداره 579.9 مليون دينار (4.0٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 633.2 مليون دينار (4.8٪ من GDP) خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

- سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 970.2 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 مقارنة بحوالي 1,377.8 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

- سجل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية عام 2009 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 2,079.9 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2008 ليبلغ 11,884.4 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 635.6 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 728.5 مليون دينار خلال عام 2010، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) خلال عام 2010 ارتفاعاً مقداره 1,364.1 مليون دينار ليبلغ 15,051.0 مليون دينار.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية خلال عامي 2009، 2010

بالمليون دينار

	2009	معدل النمو (٪)	2010	معدل النمو (٪)
	القيمة	2009/2008	القيمة	2010/2009
التجارة الخارجية	13,686.9	-17.0	15,051.0	10.0
الصادرات الكلية	4,526.4	-19.6	4,986.4	10.2
الصادرات الوطنية	3,579.2	-19.2	4,214.8	17.8
المعاد تصديره	947.2	-21.2	771.6	-18.5
المستوردات	10,107.7	-16.2	10,836.2	7.2
الميزان التجاري	-5,581.3	-13.2	-5,849.8	4.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال عامي 2009، 2010.

بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
في مجال الصادرات			
الولايات المتحدة الأمريكية	612.0	655.8	7.2
العراق	607.5	647.1	6.5
الهند	484.1	554.6	14.6
السعودية	377.4	446.2	18.2
الإمارات	146.3	179.4	22.6
سوريا	149.4	169.0	13.1
لبنان	126.7	138.1	9.0
في مجال المستوردات			
السعودية	1,770.0	2,147.1	21.3
الصين	1,113.0	1,175.6	5.6
المانيا	632.1	656.0	3.8
الولايات المتحدة الأمريكية	707.3	610.3	-13.7
مصر	610.3	492.0	-19.4
كوريا الجنوبية	393.3	460.5	17.1
تركيا	309.1	396.5	28.3
ايطاليا	361.9	377.8	4.4
اليابان	374.4	342.2	-8.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2010 ارتفاعاً نسبته 10.2٪ لتصل إلى 4,986.4 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 19.6٪ خلال عام 2009. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الصادرات الوطنية بمقدار 635.6 مليون دينار أو ما نسبته 17.8٪ لتصل إلى 4,214.8 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 175.6 مليون دينار أو ما نسبته 18.5٪ لتصل إلى 771.6 مليون دينار.

وبتفحـص أبرز تطورات الصادرات الوطنية خلال عام 2010 بالمقارنة مع عام 2009، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من **البوتاس** بمقدار 134.1 مليون دينار أو ما نسبته 42.3٪ لتصل إلى 451.3 مليون دينار، مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 41.8٪ خلال العام السابق. وقد شكلـت الصادرات المتجهة إلى الهند والصين وماليزيا ما نسبته 69.6٪ من إجمالي صادرات البوتاس.
- ارتفاع صادرات المملكة من **الأسمدة** بمقدار 78.5 مليون دينار أو ما نسبته 32.9٪ لتصل إلى 317.3 مليون دينار، مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 43.3٪ خلال العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 28.5٪ ولارتفاع أسعار الأسمدة بنسبة 3.4٪. وقد استأثرت الهند وأثيوبيا واليابان على ما نسبته 81.6٪ من صادرات المملكة من الأسمدة.

أبـرز الصـادرات الوطنيـة السـلعية خـلال عـامي 2009 و 2010، بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**3,579.2**	**4,214.8**	**17.8**
الملابس	**589.5**	**622.7**	**5.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	546.8	579.0	5.9
البوتاس	**317.2**	**451.3**	**42.3**
الهند	213.4	197.5	-7.5
الصين	17.7	68.5	287.0
ماليزيا	18.2	48.2	164.8
منتجات دوائية وصيدلية	**334.2**	**423.1**	**26.6**
السعودية	97.7	127.4	30.4
الجزائر	52.4	69.0	31.7
السودان	30.5	39.7	30.2
العراق	18.7	27.1	44.9
الخضروات	**279.8**	**323.5**	**15.6**
العراق	71.9	74.4	3.5
سوريا	57.8	68.8	19.0
الإمارات	42.5	57.9	36.2
الأسمدة	**238.8**	**317.3**	**32.9**
الهند	106.8	165.1	54.6
أثيوبيا	17.5	71.2	306.9
اليابان	67.8	22.7	-66.5
الفوسفات	**271.2**	**264.4**	**-2.5**
الهند	136.6	171.3	25.4
أندونيسيا	68.6	43.7	-36.3
هولندا	3.2	13.1	309.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

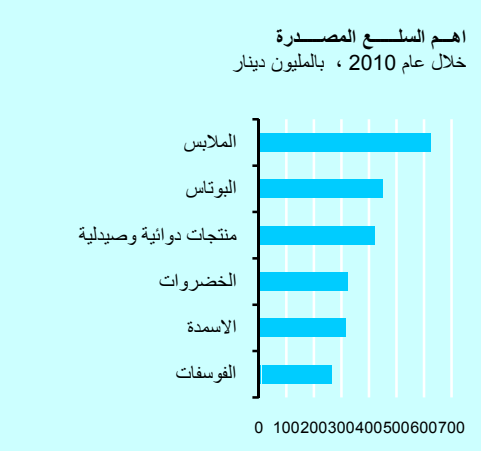

- ارتفاع الصادرات من **المنتجات الدوائية والصيدلية** بمقدار 88.9 مليون دينار، أو ما نسبته 26.6٪ لتصل إلى 423.1 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 5.4٪ خلال عام 2009. حيث استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والسودان والعراق على ما نسبته 62.2٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

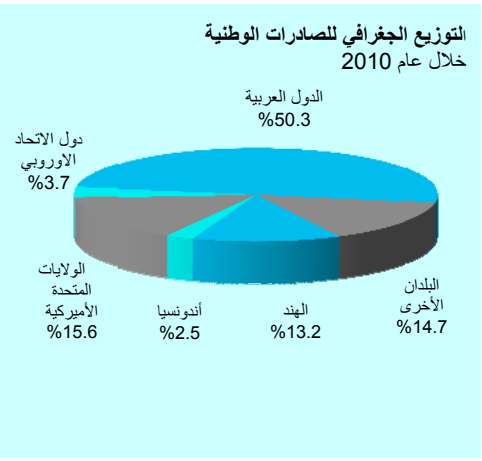

- تراجع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 6.8 مليون دينار أو ما نسبته 2.5٪ لتصل إلى 264.4 مليون دينار، مقارنة مع نسبة تراجع وصلت إلى 27.1٪ خلال العام السابق. وقد جاء هذا التراجع محصلة لانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 25.3٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 30.5٪. وتعتبر الهند وأندونيسيا وهولندا السوق الرئيسة لهذه السلعة، حيث استحوذت على ما نسبته 86.3٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسفات.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والخضروات والأسمدة والفوسفات خلال عام 2010 على ما نسبته 57.0٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 56.7٪ خلال عام 2009. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والهند والسعودية والإمارات وسوريا ولبنان خلال عام 2010 على ما نسبته 66.2٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 69.9٪ خلال عام 2009.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال عام 2010 مقارنة مع عام 2009 ارتفاعاً مقداره 728.5 مليون دينار أو ما نسبته 7.2٪ لتبلغ 10,836.2 مليون دينار، مقابل تراجع نسبته 16.2٪ خلال عام 2009.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال عام 2010 بالمقارنة مع عام 2009، يلاحظ ما يلي:

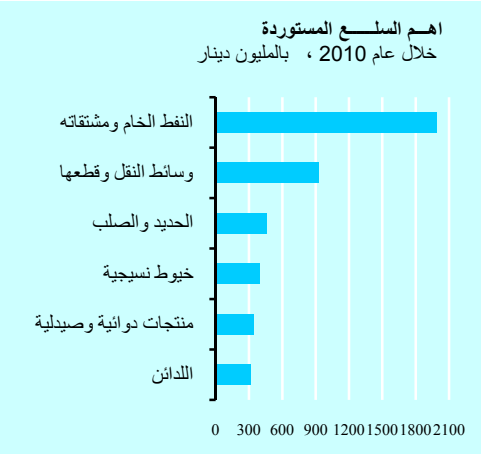

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بمقدار 364.4 مليون دينار، أو ما نسبته 122.3٪ لتصل إلى 662.3 مليون دينار، مقارنة مع نسبة تراجع وصلت إلى 19.6٪ في العام السابق. وتعتبر أسواق كل من السعودية والامارات والهند المصدر الرئيس لمستوردات الأردن من هذه السلع.

- ارتفاع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 226.6 مليون دينار أو ما نسبته 20.6٪ لتصل إلى 1,324.9 مليون دينار، مقارنة مع نسبة تراجع وصلت إلى 40.9٪ في العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 27.7٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 5.5٪، حيث تم تلبية معظم احتياجات المملكة من النفط الخام من السعودية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المنتجات الدوائية والصيدلية** بمقدار 37.1 مليون دينار أو ما نسبته 12.1٪ لتصل إلى 343.9 مليون دينار، مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 4.5٪ في العام السابق. وقد استحوذت أسواق كل من سويسرا والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا على ما نسبته 42.1٪ من مستوردات المملكة من هذه المنتجات.

- انخفاض مستوردات المملكة من **وسائط النقل وقطعها** بمقدار 221.3 مليون دينار أو ما نسبته 19.3٪ لتصل إلى 924.0 مليون دينار. وتعتبر كل من كوريا الجنوبية واليابان وألمانيا المصدر الرئيسي لمستوردات الأردن من هذه السلع، حيث غطت هذه الأسواق مجتمعة ما نسبته 67.9٪ من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال عامي 2009 و 2010 بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**10,107.7**	**10,836.2**	**7.2**
النفط الخام	**1,098.3**	**1,324.9**	**20.6**
السعودية	986.3	1,203.4	22.0
وسائط النقل وقطعها	**1,145.3**	**924.0**	**-19.3**
كوريا الجنوبية	235.5	243.5	3.4
اليابان	231.1	204.0	-11.7
ألمانيا	272.1	179.7	-34.0
مشتقات نفطية	**297.9**	**662.3**	**122.3**
السعودية	95.0	229.7	141.8
الإمارات العربية المتحدة	72.5	85.3	17.7
الهند	0.1	75.3	-
الحديد والصلب	**454.1**	**462.9**	**1.9**
أوكرانيا	153.2	108.5	-29.2
تركيا	28.2	107.7	281.9
روسيا	97.0	53.5	-44.8
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**373.8**	**394.1**	**5.4**
الصين	169.8	191.0	12.5
تايوان	59.2	67.2	13.5
سوريا	20.5	21.9	6.8
منتجات دوائية وصيدلية	**306.8**	**343.9**	**12.1**
سويسرا	42.1	41.9	-0.5
المملكة المتحدة	30.0	36.4	21.3
ألمانيا	33.5	35.3	5.4
فرنسا	30.2	31.3	3.6
اللدائن	**270.7**	**316.0**	**16.7**
السعودية	104.0	144.2	38.7
الكويت	20.1	25.5	26.9
الصين	11.9	16.2	36.1
الولايات المتحدة الأمريكية	8.8	11.0	25.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

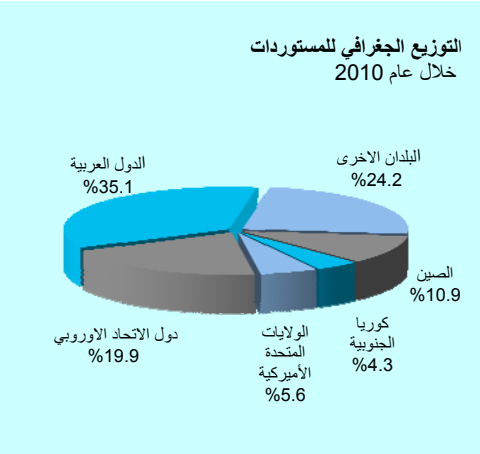

وعليه، استحوذت المستوردات من النفط الخام و"وسائط النقل وقطعها" والمشتقات النفطية و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"المنتجات الدوائية والصيدلية" واللدائن خلال عام 2010 على ما نسبته 40.9٪ من إجمالي المستوردات مقابل 39.0٪ خلال عام 2009، في حين استحوذت أسواق كل من السعودية والصين وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية ومصر وكوريا الجنوبية خلال عام 2010 على ما نسبته 51.1٪ من إجمالي المستوردات مقابل 51.7٪ خلال عام 2009.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال عام 2010 انخفاضاً مقداره 175.6 مليون دينار او ما نسبته 18.5٪ لتبلغ 771.6 مليون دينار (خاصة السلع المتجهة إلى العراق، مسجلة انخفاضاً مقداره 144.2 مليون دينار منها ما نسبته 74.8٪ آلات ومعدات النقل).

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال عام 2010 ارتفاعاً مقداره 268.5 مليون دينار أو ما نسبته 4.8٪ مقارنة بعام 2009 ليصل إلى 5,849.8 مليون دينار.

إجمالي مقبوضات تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي مقبوضات تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون الثاني من عام 2011 بنسبة 1.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 ليبلغ 195.1 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 11.2 مليون دينار (7.5٪) لتصل إلى 160.1 مليون دينار. ويعود الارتفاع في الدخل السياحي إلى ارتفاع أعداد زوار المملكة (السياح) بما نسبته 6.6٪ خلال شهر كانون الثاني من عام 2011 ليصل إلى 482.7 ألف زائر مقارنة مع 452.9 ألف زائر خلال الشهر المماثل من عام 2010.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2011 انخفاضاً مقداره 2.8 مليون دينار (4.6٪) لتصل إلى 58.4 مليون دينار. ويعود ذلك إلى انخفاض أعداد السياح المقيمين المتجهين إلى الخارج (السياحة الخارجية) بنسبة 18.3٪ خلال شهر كانون الثاني من عام 2011 ليصل إلى 177.1 ألف سائح مقارنة مع 216.7 ألف سائح خلال الشهر المماثل من عام 2010.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات احصاءات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009 إلى ما يلي:-

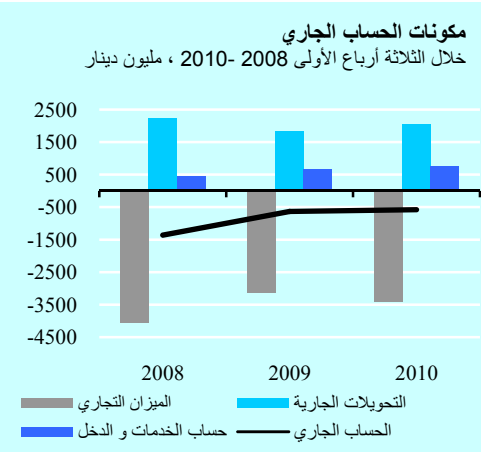

- تسجيل الحساب الجاري لعجز قدره 579.9 مليون دينار (4.0٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز قدره 633.2 مليون دينار (4.8٪ من GDP) تم تسجيله خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 بمقدار 257.2 مليون دينار (8.2٪) ليصل إلى 3,396.8 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 3,139.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2009.
- تسجيل حساب الخدمات وفراً مقداره 559.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 مقارنة مع وفر بلغ 416.4 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2009. وجاء هذا الوفر محصلة لتسجيل كل من صافي بند السفر وصافي بند الخدمات الحكومية وفراً مقداره 1074.3 مليون دينار و 174.3 مليون دينار على التوالي، في حين سجل صافي بند النقل عجزاً مقداره 656.5 مليون دينار، وكذلك سجل صافي بند الخدمات الأخرى عجزاً قدره 32.6 مليون دينار.
- انخفاض الوفر المتحقق في حساب الدخل بمقدار 50.6 مليون دينار ليصل إلى 206.7 مليون دينار بالمقارنة مع وفر بلغ 257.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009. وقد تأتى ذلك نتيجة انخفاض صافي دخل الاستثمار بمقدار 65.1 مليون دينار وارتفاع صافي تعويضات العاملين بمقدار 14.5 مليون دينار.
- ارتفاع صافي التحويلات الجارية بمقدار 218.0 مليون دينار ليصل إلى 2,050.7 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي تحويلات القطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 بمقدار 301.3 مليون دينار ليسجل 590.1 مليون دينار بالمقارنة مع 288.8 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2009، وتراجع صافي تحويلات القطاعات الأخرى بمقدار 83.3 مليون دينار ليصل إلى 1,460.6 مليون دينار مقارنة مع 1,543.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009، حيث سجّل صافي حوالات العاملين خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 ارتفاعاً بمقدار 5.4 مليون دينار (0.4٪) ليصل إلى 1447.3 مليون دينار.

أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 صافي تدفق للداخل مقداره 377.0 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل بلغ 513.2 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2009. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 970.2 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 مقارنة بحوالي 1,377.8 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2009.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج مقداره 69.6 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 172.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 288.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 930.6 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010 بمقدار 235.6 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1622.7 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2009 التزاماً نحو الخارج بلغ 11,884.4 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 13,964.3 مليون دينار في نهاية عام 2008. ويعود انخفاض رصيد الالتزام للخارج إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2009 بمقدار 1,682.9 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2008 ليصل إلى 15,138.6 مليون دينار بنهاية عام 2009، ويعزى ذلك بشكل رئيس لإرتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 2,283.3 مليون دينار وارتفاع رصيد استثمارات البنوك التجارية والقطاعات الأخرى في الأسهم والسندات الخارجية بمقدار 430.9 مليون دينار، وارتفاع الأصول الخارجية المتمثلة بالقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية للجهات غير المقيمة بمقدار 408.9 مليون دينار من جهة، وانخفاض رصيد الأصول الخارجية من النقد والودائع للبنوك التجارية بقيمة 1,366.8 مليون دينار، وانخفاض رصيد الأصول الأخرى للقطاعات الأخرى المقيمة بمقدار 102.2 مليون دينار من جهة أخرى.

- انخفاض رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2009 بمقدار 397.0 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2008 ليصل إلى 27,023.0 مليون دينار بنهاية عام 2009، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 746.0 مليون دينار ليبلغ 2,364.0 مليون دينار ويعود ذلك بشكل أساس إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2009.
- انخفاض رصيد الائتمان التجاري الممنوح للقطاعات المقيمة بمقدار 88.8 مليون دينار لتبلغ 257.9
- ارتفاع رصيد الالتزامات الأخرى بمقدار 163.6 مليون دينار ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى تخصيصات صندوق النقد الدولي لوحدات حقوق السحب الخاصة خلال عام 2009 والتي بلغت حصة المملكة منها 161.7 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد القروض الخارجية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية المقيمة بالمملكة بمقدار 183.2 مليون دينار ليبلغ 3,922.4 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 52.8 مليون دينار ليبلغ 14,525.0 مليون دينار، وذلك نتيجة التدفقات الاستثمارية التي شهدتها المملكة بالرغم من انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2009.
- ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة في المملكة لدى الجهاز المصرفي الأردني بنحو 38.2 مليون دينار (ارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 177.0 مليون دينار وانخفاضها لدى البنك المركزي بمقدار 138.8 مليون دينار) لتبلغ 5,623.8 مليون دينار.